مجلس الشورى ودوره في الدولة العثمانية 1861- 1876 م

The Consultative Council and Its Role in the Ottoman State (1861–1876)

م.د. باسل فاروق نجم

M.D. Basil Farouq Najm

07800311297

basilfarook6@gmail.com

ديوان الوقف السني في العراق

دائرة التعليم الاسلامي والدراسات الاسلامية / سامراء

ملخص

المجلس الذي استحدث في الدولة العثمانية في عهد السلطان عبد العزيز (1861-1876) الذي تم العمل به نتيجة الظروف التي مرت بها الدولة من فساد اداري لتعالجها بطريقة موضوعية عندما تمرر اليه من خلال الشكاوى والمظلومية التي تقدم وله صلاحيات حيات واسعة في ادارة الشؤون الداخلية العثمانية.

Abstract

The council that was established in the Ottoman state during the reign of Sultan Abdulaziz (1861–1876) was introduced in response to the circumstances the state was experiencing, particularly administrative corruption. It aimed to address such issues objectively through the examination of complaints and grievances submitted to it. The council was granted broad powers in managing the internal affairs of the Ottoman state.

المقدمة

تتميز الشورى بمكانتها المرموقة في العالم الاسلامي، ويستشار بها اصحاب العقول النيرة ، والأفكار السليمة ، واتباع المشورة الصائبة ، لتجنب الوقوع في الأخطاء ، والشورى هي اخذ رأي اهل العلم والحكمة ، او اي فرد على اطلاع كبير ومعمق بأمرها ، والشورى موجودة ومأخوذ بها من أيام الرسول محمد صلى الله عليه وسلم ، فكانوا يتشاورون في العديد من الأمور ، مثل اتخاذ قرار بمسالة ما ، أو اختيار قائد فريق معين ولا سيما في حالة القتال، ومن المهم معرفة ان الشورى شرط اساسي لنجاح أي مؤسسة مهما كانت ، كما انها طريقة مثلى لسلامة الأمة وحفظها من الانهيار ، وسارت الدولة العثمانية على اتباع مبدأ الشورى واعتباره نهجاً اساسياً ويمكن ايضاح مبدأ الشورى في الدولة العثمانية من خلال تتبع صفحات هذا البحث.

دور مجلس الشورى في الدولة العثمانية 1861- 1876

اولاً: الجذور التاريخية لمجلس الشورى في الدولة العثمانية :

يعرف مجلس الشورى على انه احد سلطات الدولة التي اقامها النظام الأساسي للحكم ، ويرتكز مجلس الشورى على الالتزام بالشريعة الاسلامية ويتكون مجلس الشورى من رئيس واعضاء من المختصين واصحاب العلم والخبرة يقومون على خدمة المصالح العامة ، وتمكين كيان الامة ومصالحها(دحلان، 1989م، 136).

ويكمن دور مجلس الشورى بأبداء الرأي في السياسات العامة للدولة ، ومناقشة الخطط التي تدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية ودراسة الانظمة والمعاهدات ، والاتفاقات الدولية ، والاقتراحات ، والامتيازات الملائمة لمصلحة الدولة وتغيير الانظمة وتوضيحها ومناقشة التقارير السنوية (جوزيف، 1988م، 1).

تميز الشورى في الاسلام بمكانتها المرموقة في الدين الاسلامي فالله سبحانه وتعالى سمى احدى سور القران الكريم بـ ((الشورى)) (سورة الشورى، 483)، وتتمثل الشورى بأخذ مشورة ذوو الفكر الحكيم ، واتباع المشورة الصائبة وتجنب الوقوع في الاخطاء ، وبهذا ثبت وجوب اتباع هذا المبدأ بما وجه به سبحانه وتعالى في القران الكريم والسنة النبوية(جوزيف، 1988م، 40).

وتتخذ في الشورى القرارات المهمة لادارة الدولة فالآيات القرآنية والاحاديث النبوية حريصة الدلالة على لزوم تحقيقها ، ولقد عمل النبي محمد صلى الله عليه وسلم ، ومن بعده الخلفاء الراشدون بقاعدة الشورى وان قضاة الشريعة لا يختلفون في الشورى ولكن في قوته الالزامية لرئيس الدولة ، وان الشريعة لا تلزم ولي الامر بمقررات التشاور استناداً الى المقول من عمل الخلفاء ، ثم المشورة من عمل اولياء

الامور والسلاطين على مر التاريخ ، الا ان صريح القرآن يدل دلالة واضحة على اعطاء الشورى اهمية خاصة (دحلان ، 1989م ، 138).

تركت الشريعة شكل مجلس الشورى (اهل الحل والعقد) الى اصول الزمان والمكان، فيمثل الناس على مر العصور اهل التقوى والفضل والعلم والدراية كأعضاء في مجلس الشورى ، وهو ما جرى عليه العمل في عصر الصحابة والتابعين في مجالس الديوان .

واستمدت الدولة العثمانية تطور مجالس الديوان من القوانين الموضوعة في عهد الدولة العباسية والدولة السلجوقية ، وفي الدولة العثمانية قام الديوان الهمايوني بوظيفة الشورى الى عصر التنظيمات ،ومن اهم الشروط اللازم توافرها في عضوية الديوان الهمايوني هو ان يكون مؤهلاً وعالماً ومعروفاً بالتقوى وعادلاً ومواطناً عثمانياً (هاملتون، 1971، 57).

تشكل مجلس الشورى في الدولة العثمانية في إطار خطة عثمانية بالإصلاح الإداري للدولة وتحديثها ، واعتنى هذا المجلس بأمور الدولة الإدارية ثم ساد الرأي في عصر التنظيمات (ابو زيدان ، 2003، 23)، والمستشار في الدولة العثمانية ولا سيما البدايات لتطور الدولة فأنه يعد اهم شخص في التنظيم مثل شيخ الاسلام رغم انه لم يكن عضواً في ديوان كبار موظفي السلطان اما الأخير استعمل سلطته لدعم الشريعة الاسلامية(حوراني، 1997، 258).

واجمعت الدولة العاملين الديني والعسكري من اجل تعزيز نظام الحكم وقراراته المصيرية فضلاً عن القضايا الداخلية في العاصمة ، وكل ذلك مرتبط بإجراءات السلطان الذي يقوم بتكليفه من الوجهاء الاتراك ، وبدءاً من عام 1360 اصبح

الوزير الاعظم يمثل السلطان في المجلس ومديراً تنفيذياً للدولة عسكرياً واقتصادياً(الجميل ، 1997 ، 60).

ترجع الاسس التي بنيت عليها فكرة إنشاء وتشكيل مجلس الشورى في الدولة العثمانية الى اصلاحات عام 1839 فكان بمثابة الانطلاقة الاولى بمجلس عام الحكومة برئاسة اصحاب الرأي والمشورات وهو اول مجلس من نوعه خاص بالمذاكرة والمشاورات من اجل تحديد نوع الاصلاحات والمصادقة عليها بعد عرضها على المجالس الاخرى التي استحدثت (لهارد ، 2008، 186–250)، مثل ديوان الاحكام العدلية وغيرها ، وتكون القرارات مشابهة لقرارات البرلمانات الاجنبية وقد توجت الاجراءات الاخيرة بموجب الاصلاح الذي صدر عام 1854(السويداني، 2024، 43)، وخلال عامي 1863–1864 اصبح التدخل الاجنبي واضحاً في الدولة العثمانية وسياساتها اذ اقترحت بريطانيا بواسطة سفيرها في اسطنبول برنامجاً اصلاحياً ينظم شؤون الولايات و مجالسها بمجلس واحد ضم العدلية والتنظيمات والادارة ووضعت موضع التنفيذ فيما كانت الدولة العثمانية تعاني من قضية جباية الضرائب بوساطة عسكرتارياتها ليتم ايصالها الى مركز الدولة لذلك واجهت الدولة مشكلات تنظيمية، ومن هنا بدأت الحاجة الى التنظيم وهي احدى اوجه الاصلاحات التي شملت الاملاك والتجارة والزراعة والقضايا الاجتماعية الاخرى(لهارد ، 2008، 250).

أبتكر المجلس الخاص بشؤون الدولة العثمانية على النقاط الآتية(الجميل ، 1997 ، 64):

1- الصدر الاعظم

2- الوزراء

3- قضاة العسكر

4- الدفتر دار

5- الموظفون الخاصون (النيشانجية)

6- الحكام العسكريون

7- موظفو البلاط

8- العلماء ورجال الدين بما فيهم شيخ الاسلام

9- القضاة

ثانياً: مهام واختصاصات مجلس الشورى:

يتوخى مجلس الشورى ابداء الراي والمشورة في المواضيع الاساسية التي يريد السلطان عرضها على المجلس وتقديم الدراسات والمقترحات والمشورة فيها .

يساعد الدولة على رسم سياستها الداخلية والخارجية عبر ممارسته المهام الاتية (ابو زيدان ، 2003، 333) :

1-تقديم الرأي والمشورة في المجالات الدينية ، السياسية ، الاقتصادية ، الاجتماعية والعسكرية والامنية .

2-ابداء الرأي والمشورة في السياسات والخطط المتعلقة بالإصلاح الاداري وتحديث اجهزة الدولة وتحسين الاداء .

3- التشاور في الامور التي يعرضها السلطان .

4-رعاية المجتمع ودراسة أوضاعه واقتراح تطويره وتحسين أدائه .

5- تقسيم السياسيات الاقتصادية ، السياسية ، الدينية والمالية .

6-استعراض تقارير المؤسسة الرقابية والمحاسبة ورفع تقرير بشأنها الى السلطان .

ثالثاً: قرارات مجلس الشورى:

يتخذ مجلس الشورى قرارات من اجل تنفيذ الاحكام الصريحة التي وضعتها النصوص القرآنية والنبوية ، جرى العمل في التاريخ العثماني على سيادة رأي السلطان تحت تأثير الفهم الخاص حسب التقاليد والاعراف العثمانية ، وفي الغالب يرجح رأي السلطان على رأي الديوان الهمايوني او المجلس (ارنولد ، د.ت ، 44).

ومما لوحظ وجود ديوان في الولايات التابعة للدولة العثمانية عام 1831 ومنها دمشق تعرض فيه القضايا المهمة ضم كل من (حيدر ، 2021 ، 158):

1-المفتي

2- امين المخازن

3- مسؤول الطعام

4- قائد قوات الامن

5- المستلم (ممثل الولاية)

- الخزندار (مسؤول الخزينة)

ويظهر ان الديوان والمجالس مختلفة في تكويناتها وبحسب الولاية وما تقتضيه الحاجة .

رابعاً: مجلس الشورى في الدولة العثمانية:

استمر السلطان عبد العزيز(عبد العزيز : (1830- 1876) السلطان عبدالعزيز الذي استلم الحكم عام 1861م ، تابع في ايامه تنظيمات اخيه عبدالمجيد ، على ايامه انسخلت رومانيا والصرب والبلغار ومصر عن الامبراطورية ، توفي في الرابع من حزيران 1876م ، (معلوف ، د.ت، 366) للسعي بأجراء الاصلاحات الداخلية ، ومن اجل ذلك استدعى الوالي مدحت باشا(مدحت باشا (1822-1884) : من اعظم رجالات الادارة العثمانية ، صدر اعظم 1872-1877م ، عمل على فرض سلطة الدستور ، ابعده السلطان عبدالحميد عن طريق الوشاية ، خنق في السجن . (معلوف ، د.ت، 526) عام 1866 ، للحضور الى العاصة اسطنبول ، وكلفه بوضع دراسة سريعة من اجل تأليف مجلس الشورى الدولة ، وتنظيمه مراعياً فيه الرعايا المسيحيين ، ولوحظ ان المسيحيين تمثيلهم فيه بلغ (13) من اصل (50) عضواً من عدد اعضاء مجلس التنظيمات التي ترأسه مدحت باشا(العزاوي، 2007، 19) فضلاً عن المسلمين ، فأخذ مدحت باشا ينظمه على نسق مجلس الشورى في فرنسا ، مستثمراً افكاره الراقية التي تكمن في اقناع الاخرين بأن تداخل العلماء والوزراء لا يفي بالمرغوب به ولا يأتي بالطلوب ، لذلك كانت الحاجة الى انشاء مجلس نيابي اسوةً بسائر الدول الدستورية المعتمدة واخراج السلطان من علاقته العليا على القرارات والارادات من وجهة نظر الامراء والمتنورين(العزاوي، 2007، 19-20) .

تأثر السلطان عبدالعزيز بافكار الاستقرار(نوار ، 1991، 199) وبالقوانين والانظمة الفرنسية وفي عام 1868 تم اقرار تشكيل مجلس الشورى واعلانه واصبح اساساً تسير عليه الدولة لتكون مهمة المجلس تدقيق المسائل والقوانين التي تأتي من الهيئات المختصة والولايات التابعة للدولة العثمانية والتي ترسل كل عام وغاية

المجلس الاصلاح والانفاق لاصدار القرار بالمشورة ويحتوي في طياته من اجل ادارة الدولة على عدة دوائر وشعب كل دائرة تتألف من خمسة الى عشرة اعضاء(السلطان عبدالعزيز. streets ory .gov.eq)، فضلاً عن المعاونين والمساعدين بما يعادل عدد الاعضاء وهي صبغة استعملت للنظر في الدعاوي والخلافات التي تحال من المجالس الادارية والوظيفية مع معرفة ان كانت الاراء التي صدرت بحق القضية المحالة من السلطان ام من الوكلاء بدراسة موضوعية(ياغي ، 1995، 159) .

افتتح المجلس من قبل السلطان في العاشر من اذار 1868 ، القى السلطان العثماني فيه خطاباً نصه : [(ان القانون موافق للمصلحة العامة ويجب ان ينفذ القانون القديم الذي كان للمصلحة العامة فانه لا يتوافق مع هذا الزمن ولا يمكن الاستفادة منه ولو ان القوانين القديمة كانت موافقة لزماننا اليوم لكنا اليوم احسن من الاوربيين ولما احتجنا الى انظمتهم ، وان التشكيلات الجديدة بالنسبة للمحاكم الجزائية اساسها مرتبط بان يفصل الدين عن القانون...)] (لهارد ، 2008، 188).

وكان خطابه احدى السبل التي ترضي جميع المذاهب والاديان كافة في الدولة العثمانية ، اذ نال القبول والرضا والاستحسان واعتبر الامر مكرمة من السلطان ولاسيما للولايات البلقانية ، كما تم مديح السلطان من قبل شيخ الاسلام وعدّه من السلاطين العظام لجرأته في الخطاب .، على الرغم من ذلك فان البدايات الاولى لعمل مجلس الشورى الذي ترأسه مدحت باشا المعروف بأفكاره التحررية والاصلاحية ومطالبته بالحريات فقد كان هناك تخوف كبير من افكاره واستقامته ومطالبته بحريات الافراد والولايات والحكم وادارته لذلك جاءت الردود بين مؤيد ومعارض ومن جميع الاطياف فضلاً عن الوكلاء والاداريين في الوقت الذي كان بيد مجلس الشورى صلاحية التمييز وقد اسس مع مساعي الحكومة محكمة التمييز بعد خروج الحكم من

الاحكام العدلية التي تشكلت بموجب اصلاحات عام 1856(لهارد ، 2008، 189) .

جاءت فكرة إنشاء مجلس الشورى من خلال رحلة السلطان عبد العزيز التي قام بها الى فرنسا بدعوة من امبراطورها نابليون الثالث (1853–1870م) عام 1867 ، واكتشف خلال رحلته تطور النظام الاوروبي على قدم وساق ، وبعد عودته من السفر عهد بتنظيم مجلس شورى الدولة الى مدحت باشا في الاول من نيسان عام 1868، ومن جانبه اعلن عالي باشا بأن هذا القانون مهم لإصلاح وتنظيم جديد على ديوان الاحكام العدلية للنظر في المظالم الاجتماعية والاقتصادية (365,1922, William)

أما الاخير فأنه يعنى بالأحكام القضائية (بيهم ، 1975، 139)، ويكون تسلسله في بروتوكول الوزارة في المرتبة الرابعة بعد الصدر الاعظم وكان رئيس مجلس الشورى عضواً في الوزارة ووزيراً وهو المختص في تسلسل البروتوكول ، فضلاً عن رئيس ديوان الاحكام الذي كان هو الاخر عضواً في الوزارة .

ومهمة مجلس شورى الدولة تشريعي وليس تنفيذي وتقع عليه عملية مناقشة الميزانية لسن قوانين الدولة وتشكله الطبقة العلية من البيروقراطيين ، وعلى هذا فإن مهمة اعضاء مجلس الشورى اعداد الميزانية الى وزارة المالية ثم مصادقة السلطان، ولمجلس الشورى صلاحية محاكمة الوزراء ، وليس من صلاحية مجلس الشورى ولا الديوان العدلي التدخل في الامور الدينية ، وعلى الرغم من ان السلطان عبد العزيز قد يتبع اسلوباً علمانياً بإصداره القرارات السلطانية والاصلاحية المنبثقة من الدساتير الأوروبية المتحضرة قياساً بأوضاع الدولة العثمانية مع ذلك فإن النظام الاداري للموظفين منذ العام 1864 من خلال الاستحداثات للمناصب الادارية بما فيها

مجلس الشورى في الدولة العثمانية بمشاركة رعايا السلطان المسيحيون في الادارة وبشكل غير مباشر على ان لا يترأسوا تلك المناصب في حال غياب اياً من الاداريين في اوقات غياب الوالي او الدفتردار وغيرهم ويكون وجود المسيحيين واليهود في المجلس استشارياً (اداموف ، 2009، 84–85).

و بدأت تلوح في الافق كتابات لأعضاء مناصرين للحرية ومنادين بشعارات الوطن والبرلمان والدستور ، وقد طورت نشاطها بعد انشائه لمجلس الشورى وديوان الاحكام العدلية(را متروز، 1960 ، 39–40)، وفي اثناء ذلك صدر قرار سلطاني في عام 1869 بتعيين مدحت باشا والياً على بغداد التي كانت تعد من اهم ممالك الدولة العثمانية في المناطق العربية حيث تم نقله وتعيينه و كان يشغل منصب رئيس مجلس الشورى في الدولة(رامزور، 1960 ، 41) .

شغل منصب رئيس مجلس شؤون الدولة من بعده الصدر عالي باشا حتى عام 1871، اذ توفي الاخير في ايلول وخلفه محمود نديم باشا الصدر الاعظم الجديد الذي كان متابعاً لنشاطات وتحركات مدحت باشا ، وعندما علم بعودة مدحت باشا الى اسطنبول اصدر امراً بنقله من بغداد الى سيواس بسبب ازدياد شعبيته ولم يكتفِ الصدر الاعظم بهذا الاجراء ، بل ذهب الى اكثر من ذلك في طمس الاعمال التي قام بها مدحت باشا وهذا ما اشار الية الصدر الاعظم في وصيته الى والي بغداد الجديد رؤوف باشا ، وبهذا فان الصدر الاعظم محمود نديم باشا قد اعرب عن عدائه لمدحت باشا(الوردي، 1971 ، 364) .

اما علاقة السلطان عبد العزيز بمدحت باشا فإنها كانت طبيعية لولا توطد علاقة السلطان بالصدر الاعظم الجديد على حساب علاقة السلطان بمدحت باشا ، وسنحت الفرصة لمدحت باشا للقصاص من الصدر الاعظم ،عندما حصل اللقاء بن

السلطان ومدحت باشا إذ اعرب فيه الاخير من سوء ادارة الصدر الاعظم ،محمود نديم باشا وصدى ذلك على سمعة السلطان والدولة من جهة وعلى علاقته بمجلس الشورى من جهة ثانية ، ونتج عن اللقاء قناعة تامة لدى السلطان بضرورة اصدار قرار سلطاني لعزل محمود نديم باشا الذي استمر بمنصب الصدارة العظمى ورئيس مجلس شورى بدلا عنه عام (قلعجي ، 1958 ، 32-33) 1873، استمر مدحت باشا بمنصبه الجديد وبدأ يتدخل في شؤون الدولة والقرارات السلطانية ،مما اثار حفيظة السلطان عبد العزيز الذي اصدر امراً بإقالته من منصبه والذي لم تتجاوز مدته خمسة وسبعون يوماً عام 1873، كما امر السلطان بأن ، يشغل أسعد باشا منصب الصدارة العظمى واهتم الاخير بمدحت باشا وبقناعة تامة بغيرته وادائه وولاهُ وزارة العدل ولم يقتنع السلطان عبد العزيز بإجراءات اسعد باشا فاخلف رشدي باشا الذي ابقى مدحت باشا في الوزارة بعد ان اتفقا على رفع تقريراً الى السلطان عبد العزيز وضحا فيه رأيهما بشأن الاصلاحات ، فضلا عن الاقتراحات التي اكدت على رفع الفوارق بين جميع القوميات التي تتآلف فيها الدولة واطلاق الحريات لجميع افراد الشعب وجعلهم متساوين في الحقوق والواجبات واصلاح جهاز الدولة ومنع الحكم الذاتي بطريقة اللامركزية للولايات واعطاء الولايات صلاحيات واسعة مقتبسة العناوين الادارية من النظم الاوروبية والتركيز على اقامة نظام حكم برلماني دستوري(قلعجي ، 1958 ، 33).

خامساً : الموقف الاوربي من الاصلاحات الداخلية مجلس الشورى انموذجاً :

جاءت ردود الفعل الاوروبية عبر سفرائها بالاجتماع برئيس مجلس الشورى ورفاقه المعروفين بالافكار الاصلاحية والتحررية واوعزوه بالقيام فوراً بوضع حد للسلطان عبدالعزيز والغرض من ذلك عزل الاخير والخوض بتشكيل مجلساً من الشعب للوقوف بوجهه وتشكيل برلمان مزمع تشكليه على غرار البرلمانات الاوروبية .

وسعت الدول الاوربية الى غليان الغضب في الولايات التابعة للدولة العثمانية (بروكلمان، 1950، 59)، وأخيراً تم خلع السلطان عبدالعزيز الرافض للطرق الجديدة في الإصلاحات بذريعة اسرافه واهمال حقوق الشعب وعلى اثرها حدث الانقلاب في ليلة 29–30 أيار 1876، وجلس السلطان الجديد الابن الأكبر للسلطان عبد الحميد ولقب بمراد الخامس ومراد افندي الذي كان يتطلع الى ادارة الحكومة ونادى بعدم اهمال واصلاح مجلس الشورى والتعلم والشركات وتخفيض انفاقات القصر والسلطان وعدم المطالبة بالاتفاقات الزائدة من السرايا والقصر واعرب بانه سيحكم بالعدل وجرت الازمة بانسيابية رغم سعيه في عزل السلطان عبدالعزيز ، وبالمقابل كان الصدر الاعظم محمد رشدي باشا وشيخ الاسلام وقائد الجيش حسين عوني من اصحاب الافكار المعتدلة معارضين لهذه التغيرات السلطانية رغم قبولهم بالإصلاحات الجديدة ، وفي هذه الاجواء جاءت المناداة لتشكيل مجلس الشعب ((مجلس المبعوثان)) لينهي المجالس اسوة بالمجالس الاوروبية وهي الطريقة التي نادى بها بحكم الدولة العثمانية بطريقة ديمقراطية والعمل على القيام باتجاه القانون الاساس العثماني لعام1876(لهارد ، 2008، 270–271).

لم يكن السلطان مراد بمستوى المسؤولية ومن اكثر المعادين لمدحت باشا وعمل على ازالته علماً أن السلطان كان تحت وصاية الوكلاء وينظمون في ذلك رأيه في عزل مدحت باشا ، واخيراً عزل السلطان بعد ثلاثة اشهر بسبب حالته الصحية وتصرفاته التي عرفت بأنها غير عقلانية لمستوى سلطان الدولة وتعين اخيه عبدالحميد بدلاً عنه، واستمر عمل مجلس الشورى والاعداد لتكملة مشروع القانون الاساس (الدستور) الذي نظمه مدحت باشا مستوحاة من القوانين الاجنبية واسلتم

السلطان عبدالحميد الثاني النظام الاستبدادي ولم يعد لمجلس الشورى دور في السياسة العثمانية عام1876م (لهارد ، 2008، 278–289).

يحدد السلطان بقية الشروط العامة الواجب توافرها في عضو المجلس كما يحدد الحقوق والمزايا التي يتمتع بها اعضاء مجلس الشورى ،ويقسم عضو مجلس الشورى قبل مباشرة عمله بالمجلس اليمين الدستورية امام السلطان ويضع مجلس الشورى لائحة داخلية تنظم اعماله وطريقة انعقاد اجتماعاته وكيفية اتخاذ قرارته ، وتعقد الاجتماعات المشتركة لمجلسي النواب والشورى بدعوة من السلطان(بروكلمان، 1950، 64).

نستطيع القول ان مجلس الشورى والنواب احدى اوجه الديمقراطية التي لم يكن متعارف عليها في سياسة الدولة العثمانية بالرغم من عدم استمراريته وسيره شكلياً في ادارة الدولة العثمانية التي تصدرها السلطان في قراراته الفردية.

الخاتمة

من خلال ما تقدم ، يمكن التوصل الى ما يأتي :

1–يختص مجلس الشورى بإبداء الرأي في السياسات العامة للدولة ومناقشة الخطط التي تدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية ودراسة الانظمة والمعاهدات ، والاتفاقات الدولية والاقتراحات والامتيازات الملائمة لمصلحة الامة ومناقشة التقارير السنوية واقتراح تغيير القوانين .

2–تركت الشريعة شكل مجلس الشورى فتقبل الناس على مر العصور اهل التقوى والفضل والعلم والدراية كأعضاء طبيعيين في مجلس الشورى وهو ما جرى عليه العمل في عصر الصحابة والتابعين ، وعملت مجالس (الديوان) بهذه الوظيفة في

عهد الدولة العباسية والدولة السلجوقية ، وفي الدولة العثمانية قام الديوان الهمايوني بوظيفة الشورى الى عصر التنظيمات الاخرى .

3-تشكل مجلس الشورى في الدولة العثمانية في إطار الخطة العثمانية بالإصلاح الاداري للدولة وتحديثها واعتنى هذا المجلس بأمور الدولة الادارية، ثم ساد الرأي في عصر التنظيمات بعده بالحاجة الى مجلس يمثل الشعب بأعضائه المتخصصين في الشؤون المتنوعة للقيام بوظيفة الشورى، لزيادة المتطلبات الاقتصادية للدولة والرعية على حدٍ سواء نحو تحقيق عدالة اجتماعية مما يعني ان مجلس الشورى في الدولة العثمانية عكس وجهاً من أوجه النظم الاسلامية.

4-استندت وقائع خلع السلاطين في الدولة العثمانية الى الفتوى بلا استثناء ولذلك ليست الدولة العثمانية دولة ثيوقراطية بالمفهوم العربي، لان الخليفة او السلطان لا يستند حق الحكم من الارادة الالهية مباشرة، بل بوساطة الامة.

5- بقيت اجراءات مجلس الشورى حبراً على ورق في منظور وفكر السلاطين كون البت في الرأي الاول والاخير بيد السلطان العثماني وأصبح أحد اسباب عدم الاستقرار في الدولة العثمانية وعاملاً أساسياً في انهيارها .

المصادر

1. **القرآن الكريم**
2. أبو زيدان، وديع .(2003) .تاريخ الإمبراطورية العثمانية من التأسيس إلى السقوط .عمّان: دون ناشر.
3. اداموف، ألكسندر .(2009) .ولاية البصرة ماضيها وحاضرها (ترجمة هاشم صالح التكريتي). بيروت: الوراق للنشر.
4. أرنولد، السير توماس. (د.ت) .الخلافة (ترجمة جميل معلى). بيروت: دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر.
5. بروكلمان، كارل(1957) تاريخ الشعوب الإسلامية (ترجمة نبيه أمين فارس ومنير البعلبكي). بيروت: دون ناشر.
6. بيهم، محمد جميل .(1975) .العرب والترك في الصراع بين الشرق والغرب . القاهرة: دون ناشر.
7. الجميل، سيّار .(1997) .تكوين العرب الحديث .عمّان: دار الشروق.
8. حكاية شارع. (د.ت) .السلطان عبد العزيز سلطان الدولة العثمانية .الجهاز القـومي للتنسـيق الحضـاري. منشـور عبـر الموقـع الإلكترونـي : streetsory.gov.eg.
9. حوراني، ألبرت .(1997) .تاريخ الشعوب العربية (ترجمة: أسعد صقر). دمشق: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر.
10. حيدر، ضياء صايل .(2021) .مجلس الشورى في ولاية دمشق خلال حكم السلطان عبد الحميد الأول (1823–1861): دوره وأهميته .مجلة جامعة دمشق للآداب والعلوم الإنسانية، 37.(2)

11. رامزور، ارنست .(1960) .تركيا الفتاة وثورة 1908 (ترجمة صالح حمد العلي). بيروت: منشورات دار مكتبة الحياة.
12. السويداني، حامد .(2024) .تركيا من الحداثة الأوروبية إلى العثمانية الجديدة .بغداد: دار قنديل.
13. العزاوي، أحمد حافظ إبراهيم أحمد .(2007) .موقف السلطان عبد الحميد الثاني من سياسة وإجراءات مدحت باشا (1884–1876) (رسالة ماجستير غير منشورة). كلية التربية، جامعة تكريت.
14. قلعجي، قدري .(1958) .مدحت باشا أبو الدستور وخالع السلاطين (ط. 3). بيروت: دار العلم للملايين.
15. لهارد، أنكه (السفير الفرنسي) .(2008) .الإصلاحات والتنظيمات في الدولة العثمانية (نقله إلى العثمانية علي رشاد، نقله إلى العربية محمود عامر، قدّمت له وعلّقت عليه سمر بهلوان). دمشق: دار الزمان.
16. معلوف، لويس. (د.ت) .المستجد في الإعلام .طهران: مؤسسة انتشارات دار العلم.
17. معلوف، لويس. (د.ت) .المستجد في الإعلام .طهران: مؤسسة انتشارات دار العلم.
18. نوار، عبد العزيز سليمان .(1991) .التاريخ الحديث – الشعوب الإسلامية: الأتراك العثمانيون، الفرس، مسلمو الهند .بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر.
19. هاملتون، هارولد، وجب، باون .(1971) .المجتمع الإسلامي والغرب (ج 1، ترجمة: أحمد عبد الرحيم مصطفى). مصر: دون ناشر.

20. دحلان، أحمد بن زيني .(1989) .تاريخ الدولة الإسلامية .مصر: دون ناشر.

21. الوردي، علي .(1971) .لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث (ج 3). بغداد: مطبعة الإرشاد.

22. جوزيف شاخت، كليفورد بوزورث. (د.ت) .تراث إسلامي (ترجمة: محمد زهير السمهوري وآخرون) (ط. 13، ج 1).

23. ياغي، إسماعيل .(1995) .الدولة في التاريخ الإسلامي الحديث .الرياض: مكتبة العبيكان.

24. ويليام ستيرنز ديفيس، تاريخ موجز للشرق الأدنى، لندن، 1922.

المصادر مترجمة:

1. ***The Qur'an.***

2. Abu Zaidan, Wadie. (2003). *The history of the Ottoman Empire from foundation to fall.* Amman: No publisher.

3. Adamov, Alexander. (2009). *The province of Basra: Its past and present* (Hashim Saleh Al-Tikriti, Trans.). Beirut: Al-Warraq Publishing.

4. Arnold, Sir Thomas. (n.d.). *The Caliphate* (Jamil Mualla, Trans.). Beirut: Dar Al-Yaquza for Authorship, Translation and Publishing.

5. Brockelmann, Carl. (1950). *History of Islamic peoples* (Nabih Amin Fares & Munir Al-Baalbaki, Trans.). Beirut: No publisher.

6. Beihm, Muhammad Jamil. (1957). *Arabs and Turks in the conflict between East and West.* Cairo: No publisher.

7. Al-Jameel, Siyar. (1997). *The making of the modern Arabs.* Amman: Dar Al-Shorouk.

8. *Story of a Street.* (n.d.). *Sultan Abdulaziz, the Sultan of the Ottoman Empire.* National Organization for Urban Harmony. Retrieved from streetsory.gov.eg.

9. Hourani, Albert. (1997). History of the Arab Peoples (Translated by: Asaad Saqr). Damascus: Dar Talas for Studies, Translation and Publishing.

10. Haidar, Diyaa Sayel. (2021). *The Shura Council in the Province of Damascus during the reign of Sultan Abdul Hamid I (1823–1861): Its role and importance.* Journal of Damascus University for Arts and Humanities, 37(2).

11. Ramzur, Ernest. (1960). *Young Turkey and the Revolution of 1908* (Saleh Hamad Al-Ali, Trans.). Beirut: Dar Maktabat Al-Hayat Publications.

12. Al-Suwaidani, Hamed. (2024). *Turkey from European modernity to the new Ottomanism.* Baghdad: Qandil Publishing.

13. Al-Azzawi, Ahmad Hafiz Ibrahim Ahmad. (2007). *The position of Sultan Abdul Hamid II towards the policy and procedures of Midhat Pasha (1876–1884)* (Unpublished master's thesis). College of Education, University of Tikrit.

14. Qalaaji, Qadri. (1958). *Midhat Pasha: The father of the constitution and deposer of sultans* (3rd ed.). Beirut: Dar Al-Ilm Lilmalayin.

15. Lehard, Anke (French Ambassador). (2008). *Reforms and regulations in the Ottoman Empire* (Translated into Ottoman by Ali Rashad; translated into Arabic by

Mahmoud Amer; introduction and commentary by Samar Bahlawan). Damascus: Dar Al-Zaman.

16. Maalouf, Louis. (n.d.). *Al-Mustajadd fi al-I'lam [The New in Information].* Tehran: Dar Al-Ilm Publishing.
17. Maalouf, Louis. (n.d.). *Al-Mustajadd fi al-I'lam [The New in Information].* Tehran: Dar Al-Ilm Publishing.
18. Nawar, Abdulaziz Suleiman. (1991). *Modern history – Islamic peoples: The Ottoman Turks, the Persians, and the Muslims of India.* Beirut: Dar Al-Nahda Al-Arabia for Printing and Publishing.
19. Hamilton, Harold, & Gibb, H. A. R. (1971). *Islamic society and the West* (Vol. 1, Ahmed Abdul Rahim Mustafa, Trans.). Egypt: No publisher.
20. Dahlan, Ahmad bin Zaini. (1989). *The history of the Islamic state.* Egypt: No publisher.
21. Al-Wardi, Ali. (1971). *Social glimpses from the modern history of Iraq* (Vol. 3). Baghdad: Al-Irshad Press.
22. Joseph Schacht, Clifford Bosworth. (n.d.). Islamic Heritage (translated by: Muhammad Zuhair Al-Samhouri et al.) (13th ed., vol. 1).
23. Yaghi, Ismail. (1995). *The state in modern Islamic history.* Riyadh: Obeikan Library.
24. William Stearns Davis, A Short History of the Near East, London, 1922.